**المسؤولية الجنائية عن الإهمال المهني الجسيم في المهن الحساسة

دراسة مقارنة في ضوء المعايير الدولية للسلامة العامة**

المؤلف

د.محمد كمال عرفه الرخاوي

الإهداء

إلى ابنتي صبرينال نبع الصفاء ورمز العطاء مصرية بروحها جزائرية بحنينها أسأل الله أن يحفظها ويبارك دربها

تنويه قانوني

يحظر نهائياً النسخ أو الطبع أو النشر أو التوزيع أو الاقتباس من هذا العمل بأي شكل أو وسيلة إلا بإذن كتابي صريح من المؤلف جميع الحقوق محفوظة © للدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المقدمة

في كل لحظة من يومه يعتمد الإنسان الحديث على ثقة صامتة في مهنية الآخرين فهو يركب طائرة لا يعرف طيّارها ويستلقي على طاولة جراح لا يعرف سجله التدريبي ويسكن مبنى صمّمه مهندس لم يلتقِ به ويشرب ماءً فحصه فني لا يعرف اسمه هذه الثقة ليست ترفاً اجتماعياً بل شرط وجودي لاستمرار الحياة في مجتمع معقّد لكن ماذا يحدث عندما تُخان هذه الثقة ليس بسبب نية إجرامية بل بسبب إهمال مهني جسيم يحوّل المهنة من درع حماية إلى مصدر تهديد لطالما اعتبر القانون الجنائي أن

الجريمة تتطلب نية متعمدة أو سلوكاً عدائياً لكن في عالم المهن الحساسة حيث يُمنح الممارس سلطة مباشرة على حياة الآخرين يصبح الإهمال الجسيم جريمة قائمة بذاتها حتى لو لم تكن هناك نية للإيذاء فسقوط جسر بسبب استخدام مواد دون المواصفات أو وفاة مريض بسبب خطأ دوائي يمكن تجنّبه أو تحطم طائرة بسبب إهمال في الصيانة ليست مجرد حوادث بل اختلالات جوهرية في الواجب المهني تستدعي مساءلة جنائية فعالة ومع ذلك تظل الأنظمة القانونية مترددة في تجريم الإهمال المهني فبعضها يكتفي بالمسؤولية المدنية معتبراً أن الخطأ المهني شأن تقني لا جنائي والبعض الآخر يشترط وجود نية ضمنية أو استهتار صارخ مما يجعل الإدانة شبه مستحيلة في غياب اعتراف صريح وفي المقابل تفتقر التشريعات إلى تعريف دقيق للإهمال الجسيم مما يترك الباب مفتوحاً لتفسيرات قضائية متناقضة ويفضي إلى حالة من عدم اليقين

القانوني تضر بالضحايا والممارسين على حد سواء ويأتي هذا البحث ليُعالج فجوة تشريعية ونظرية خطيرة لم تُلامسها الأدبيات القانونية بعد بشكل شامل كيف نُجرّم الإهمال المهني الجسيم دون أن نُجرّم الخطأ البشري العادي وكيف نوازن بين حماية المجتمع من الممارسات غير الآمنة وضمان العدالة للمهنيين الذين قد يقعون في أخطاء رغم حسن نيتهم لا يهدف هذا العمل إلى ترهيب الممارسين المهنيين أو تقويض ثقة المجتمع بهم بل إلى وضع حدّ لثقافة الإفلات التي تسود في بعض القطاعات حيث يُعتبر الخطأ المهني جزءاً من طبيعة العمل بينما لو ارتكبه غير مهني لكان جريمة جنائية صريحة فالقانون الجنائي في جوهره ليس ضد المهنية بل ضد استبدال الالتزام بالمعايير بسلوكيات ارتجالية تعرض حياة الناس للخطر يتبنى الكتاب منهجاً مقارناً صارماً يستعرض فيه تجارب تشريعية وقضائية من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا دون تحيّز

جغرافي أو أيديولوجي وهو يبتعد كلياً عن المحتوى الديني أو السياسي أو الطائفي متماشياً مع أعلى معايير الحياد الأكاديمي كما أنه يرفض الخلط بين الإهمال الجسيم والخطأ التقني العادي ويؤكد أن الحماية القانونية يجب أن تمتد لكل من يلتزم بالمعايير المهنية لا أن تُمنح تلقائياً لكل من يحمل شهادة مهنية ويتوّج هذا البحث بنموذج تشريعي دولي مقترح يسعى إلى توحيد المفاهيم وتحديد عناصر الجريمة المهنية ووضع آليات فعالة للإثبات والمحاكمة والعقاب مع احترام مبدأ السيادة الوطنية وضمان حقوق الدفاع إن هذا الكتاب ليس مجرد دراسة قانونية بل نداءٌ لإعادة تعريف العلاقة بين المهنية والمسؤولية في عالم لم تعد فيه الشهادة كافية بل أصبح الالتزام بالمعايير هو أساس الثقة

**الفصل الأول

الطبيعة القانونية للإهمال المهني الجسيم**

لا يمكن الحديث عن المسؤولية الجنائية في المهن الحساسة دون تحديد دقيق لمفهوم الإهمال المهني الجسيم ذاته فهذا المصطلح رغم شيوع استخدامه في الخطاب القانوني والمهني يظل غامضاً في تعريفه التشريعي ومتناقضاً في تطبيقاته القضائية وهو لا يشبه الإهمال العادي في الحياة اليومية بل يتميز بخصائص قانونية وفنية تجعله تحدياً استثنائياً للأنظمة الجنائية التقليدية ويُعرّف الإهمال المهني الجسيم بأنه الانحراف الواضح والجذري عن المعيار المهني الواجب الذي يؤدي إلى ضرر جسيم أو خطر داهم على حياة الأفراد أو سلامتهم أو صحتهم ولا يكفي لقيامه أن يكون هناك خطأ تقني أو سهو عابر بل يجب أن يتجاوز هذا الخطأ الحدود الدنيا للممارسة المهنية المقبولة دولياً ويُظهر غياباً كاملاً للعناية التي يتوقعها المجتمع من شخص يمارس مهنة

حساسة التمييز بين الخطأ المهني والإهمال الجسيم من الخصائص الجوهرية لهذا النوع من الإهمال أنه ليس مجرد سوء تقدير بل إخفاق منهجي في الالتزام بالقواعد الأساسية للمهنة فطبيب قد يخطئ في تشخيص مرض نادر وهذا يُصنّف كخطأ مهني عادي يُعالج عبر المسؤولية المدنية أو التأديبية لكن إذا أجرى عملية جراحية دون غسل يديه أو استخدم أدوات غير معقمة رغم علمه بمخاطر العدوى فإن هذا السلوك يرقى إلى مستوى الإهمال الجسيم لأنه يخرق مبدأً أساسياً من مبادئ مهنة الطب وفي الهندسة قد يخطئ مهندس في حساب الحمل على عمود مما يؤدي إلى تشوه بسيط في المبنى وهذا يُعدّ خطأً تقنياً أما إذا صمّم جسراً دون مراعاة أبسط معايير مقاومة الزلازل في منطقة زلزالية معروفة فإن هذا يُعتبر إهمالاً جسيماً لأنه يتجاهل معرفة فنية متاحة للجميع ويعرض حياة المئات للخطر المعيار المهني الواجب كأساس للتجريم ومن

هنا يبرز مفهوم المعيار المهني الواجب كركيزة أساسية لأي مساءلة جنائية وهذا المعيار لا يُحدّد وفق رأي فرد أو جهة محلية بل وفق المعايير الدولية المتعارف عليها في كل مهنة ففي الطب تُعتبر مبادئ منظمة الصحة العالمية ومعايير هيئات الاعتماد الطبي مرجعاً أساسياً وفي الطيران تُطبّق تعليمات منظمة الطيران المدني الدولي ICAO وفي الهندسة تُعتمد معايير المنظمات المهنية مثل IEEE أو ISO ولذلك فإن الإهمال الجسيم لا يُقاس بمعايير ذاتية بل بانحراف موضوعي عن هذه المعايير العالمية وهذا يضمن عدالة الملاحقة القضائية ويمنع استخدام المسؤولية الجنائية كوسيلة للانتقام المهني أو التمييز بين الممارسين الآثار القانونية للإهمال الجسيم عندما يتحول الخطأ المهني إلى إهمال جسيم تتغير طبيعة المسؤولية جذرياً فبينما تقتصر المسؤولية المدنية على التعويض المالي وتقتصر المسؤولية التأديبية على العقوبات المهنية فإن المسؤولية

الجنائية تدخل حيزاً آخر العقاب الذي يحمي المجتمع من تكرار السلوك الضار فالعقاب هنا ليس انتقاماً بل وسيلة وقائية لضمان أن من يُمنح ثقة المجتمع في مهنة حساسة لا يُهمل أبسط واجباته ومن أهم الآثار القانونية لهذا النوع من الإهمال أنه يُضعف من حجج الدفاع التقليدية فالمتهم لا يستطيع أن يدّعي حسن النية إذا كان قد تجاهل معياراً مهنياً أساسياً كما أنه لا يستطيع أن يختبئ خلف الغموض العلمي إذا كانت المعرفة الفنية متاحة وواضحة ولذلك فإن المحاكم المتقدمة بدأت ترفض هذه الحجج عندما يتعلق الأمر بإهمال جسيم في مهنة حساسة التحديات في التطبيق القضائي مع ذلك يواجه القضاء تحديات خطيرة في تطبيق هذا المفهوم أولها نقص الخبرة الفنية لدى القضاة في فهم طبيعة المهن الحساسة فقاضٍ جنائي قد يفتقر إلى المعرفة اللازمة لتقييم ما إذا كان خطأ طبي يُعدّ إهمالاً جسيماً أم لا ثانيها الضغط المجتمعي حيث يُطالب الرأي العام

بمعاقبة أي ممارس بعد وقوع كارثة حتى لو لم يكن هناك إهمال جسيم حقيقي ثالثها التمييز بين المسؤولية الفردية والمؤسسية خاصة عندما يكون الخطأ ناتجاً عن سياسات مؤسسية تضغط على الممارس لتخفيض التكاليف على حساب السلامة خاتمة تحليلية الإهمال المهني الجسيم ليس مجرد خرق تقني بل خيانة للثقة المهنية التي يمنحها المجتمع للممارسين في المهن الحساسة ولذلك فإن القانون الجنائي الحديث يجب أن يتعامل معه كجريمة قائمة بذاتها لا كاستثناء من قاعدة النية فالهدف ليس معاقبة الخطأ بل حماية الإنسان من الإهمال الذي يُقدّم الربح أو الكسل على الحياة نفسها

**الفصل الثاني

المهن الحساسة مفهومها وخصائصها

القانونية**

لا يمكن تحديد نطاق المسؤولية الجنائية عن الإهمال المهني دون تعريف دقيق للمهن الحساسة ذاتها فليست كل المهن تخضع لنفس مستوى المساءلة لأن بعضها يمنح الممارس سلطة مباشرة على حياة الآخرين أو سلامتهم الجسدية أو صحتهم النفسية بينما تقتصر أخرى على تقديم خدمات لا تهدد الوجود الإنساني ولذلك فإن التمييز بين المهنة الحساسة والمهنة العادية ليس تمييزاً ً طبقياً ً بل ضرورة قانونية لضمان تناسب العقوبة مع طبيعة الضرر المحتمل المعايير المحددة للمهنة الحساسة تتميز المهنة الحساسة بثلاثة معايير جوهرية أولاً ً السلطة المباشرة على الحياة أو السلامة الجسدية فطبيب الطوارئ وطيّار الخطوط الجوية ومهندس السلامة النووية وفني الغوص جميعهم يتخذون قرارات قد تؤدي لو أُسيء اتخاذها إلى الموت أو إصابات جسيمة في ثوانٍ معدودة ثانياً ً الاعتماد

الكلي من الجمهور فالفرد لا يستطيع تقييم كفاءة الطيّار قبل ركوب الطائرة ولا يستطيع فحص شهادة المهندس قبل دخول المبنى وهذا الاعتماد الأعمى يخلق علاقة ثقة قانونية خاصة تستوجب أعلى مستويات المسؤولية ثالثاً الرقابة المؤسسية المحدودة في لحظة التنفيذ ففي كثير من هذه المهن يكون الممارس وحده في لحظة اتخاذ القرار الحاسم دون إشراف مباشر والطبيب في غرفة العمليات والطيّار في قمرة القيادة والغواص في الأعماق لا ينتظرون إذناً من جهة عليا قبل التصرف وهذه الاستقلالية تزيد من عمق المسؤولية الشخصية الأمثلة النموذجية للمهن الحساسة من أبرز المهن التي تُصنّف عالمياً كمهن حساسة المهن الطبية خاصة الجراحة والتخدير والطوارئ والصيدلة السريرية المهن الهندسية خاصة هندسة السلامة وهندسة الطيران وهندسة البنية التحتية الحرجة كالجسور والسدود المهن المتعلقة بالنقل كالطيّارين وسائقي القطارات

عالية السرعة ومشغّلي أنظمة الملاحة البحرية
المهن الأمنية المتخصصة كفنيي إبطال
المتفجرات وغواصي الإنقاذ ومدربي الغوص
التجاري المهن الصناعية عالية الخطورة
كمشغّلي المحطات النووية ومصانع المواد
الكيميائية الخطرة ولا يُعتبر الانتماء إلى نقابة أو
حمل شهادة معياراً كافياً فكثير من المهن
المرخصة كالمحاسبة أو التصميم الجرافيكي لا
تُصنّف كمهن حساسة لأن خطأها لا يؤدي إلى
خطر داهم على الحياة والعكس صحيح فبعض
المهن غير المرخصة كفنيي الصيانة في
المصاعد قد تُصنّف كحساسة إذا كان خطؤها
يهدد حياة الركاب التحديات في التصنيف
القانوني تكمن الصعوبة الكبرى في أن بعض
المهن تكتسب طابع الحساسية فقط في
سياقات محددة فمهندس البرمجيات قد لا يكون
في مهنة حساسة عادة لكنه يصبح كذلك إذا
طوّر نظاماً طبياً يتحكم في جرعات الأدوية
وسائق الحافلة المدرسية لا يُصنّف كمهنة

حساسة في النقل العام لكنه يصبح كذلك عندما ينقل أطفالاً لا يستطيعون حماية أنفسهم ولذلك بدأت بعض الأنظمة القانونية في تبني مبدأ الحساسية الوظيفية الذي يركز على طبيعة المهمة المحددة لا على تصنيف المهنة بشكل عام ففي فرنسا يُعتبر أي شخص يمارس نشاطاً يعرض حياة الغير لخطر جسيم خاضعاً لمعايير المسؤولية الجنائية المشددة بغض النظر عن مهنته الرسمية الوضع في التشريعات العربية في الدول العربية لا يوجد تعريف قانوني موحد للمهن الحساسة بل إن معظم التشريعات تتعامل مع المسؤولية المهنية من منظور مدني أو تأديبي دون تمييز جنائي واضح وقد برزت حالات في دول الخليج حيث حوكم مهندس بعد انهيار مبنى لكن الحكم استند إلى القتل الخطأ العام وليس إلى مفهوم الإهمال المهني الجسيم في مهنة حساسة وهذا الغياب يؤدي إلى عدم تناسب العقوبة ويحرم النظام القضائي من أدوات دقيقة لحماية المجتمع خاتمة تحليلية

المهن الحساسة ليست امتيازاً بل عقد ثقة بين الممارس والمجتمع ومن يدخل هذا العقد يجب أن يدرك أن خطأه ليس مجرد خسارة مالية بل قد يكون نهاية حياة ولذلك فإن التصنيف الدقيق لهذه المهن هو الخطوة الأولى نحو بناء نظام جنائي يحمي الإنسان دون أن يُجرّم المهنية نفسها

**الفصل الثالث

المعايير الدولية للممارسة المهنية الآمنة**

لا يمكن الحديث عن إهمال مهني جسيم دون وجود معيار موضوعي يُقاس عليه السلوك فالمهنية ليست مفهوماً ذاتياً يختلف من شخص لآخر بل مجموعة من القواعد والإجراءات المتعارف عليها دولياً والتي تُشكّل الحد الأدنى من السلوك المقبول في كل مهنة وهذه المعايير ليست مجرد توصيات أخلاقية بل

أصبحت في العديد من الأنظمة القانونية أساساً للتجريم الجنائي مصادر المعايير المهنية تنبع المعايير الدولية للممارسة المهنية الآمنة من ثلاث مصادر رئيسية أولاً المنظمات المهنية العالمية مثل الجمعية الطبية العالمية WMA والاتحاد الدولي للمهندسين WFEO والاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA وتُصدر هذه المنظمات مدونات سلوك وأدلة تقنية تُعتبر مرجعاً أساسياً في التقييم القضائي ثانياً الوكالات التنظيمية الدولية مثل منظمة الصحة العالمية WHO ومنظمة الطيران المدني الدولي ICAO والمنظمة البحرية الدولية IMO وتصدر هذه الوكالات لوائح إلزامية تُطبّق في الدول الأعضاء وتُعتبر خرقاً لها دليلاً قوياً على الإهمال ثالثاً معايير الجودة والسلامة العالمية مثل معايير ISO خاصة ISO 9001 للجودة وISO 45001 للسلامة المهنية ومعايير OSHA الأمريكية للسلامة الصناعية وقد بدأت المحاكم في أوروبا وأمريكا الشمالية تأخذ بهذه المعايير

كمرجع قضائي في قضايا الإهمال المهني الطبيعة الملزمة لهذه المعايير رغم أن بعض هذه المعايير تصدر كتوصيات إلا أن طبيعتها تصبح ملزمة قانونياً بمجرد اعتمادها من قبل الدولة أو المؤسسة المهنية ففي ألمانيا يُعتبر خرق معايير ISO في المشاريع الهندسية دليلاً كافياً على الإهمال الجسيم وفي كندا حوكم طبيب لأنه لم يتبع بروتوكولات منظمة الصحة العالمية في التعامل مع مريض مصاب بعدوى خطيرة واعتبر القضاء أن المعايير الدولية تُلغي أي دفاع قائم على الممارسة المحلية التحدي في التحديث المستمر من أصعب التحديات التي تواجه هذه المعايير هو السرعة الهائلة في التطور التقني فما كان يُعتبر معياراً آمناً قبل خمس سنوات قد يصبح اليوم إهمالاً جسيماً ولذلك بدأ بعض التشريعات في فرض واجب التحديث المهني المستمر كشرط جوهري للممارسة ففي سنغافورة يُعتبر عدم حضور دورات تدريبية معتمدة في آخر سنتين دليلاً

على الإهمال حتى لو كان السلوك متوافقاً مع المعرفة القديمة الاعتراف القضائي بالمعايير الدولية بدأت المحاكم في الدول المتقدمة تعتمد ما يُعرف بمبدأ المعيار العالمي الذي ينص على أن المعيار المهني الواجب هو أعلى معيار متعارف عليه دولياً وليس أقل معيار مقبول محلياً ففي قضية أمام المحكمة العليا البريطانية حوكم مهندس لأن تصميمه لم يلتزم بمعايير الاتحاد الأوروبي رغم أنه كان متوافقاً مع القوانين المحلية واعتبرت المحكمة أن الانتماء إلى مجتمع مهني عالمي يفرض التزامات عالمية الوضع في العالم العربي في الدول العربية لا توجد آلية قانونية واضحة لاعتماد المعايير الدولية كأساس للمسؤولية الجنائية بل إن بعض التشريعات تكتفي بالإحالات العامة إلى قواعد المهنة دون تحديد مصادرها وقد أدى ذلك إلى أحكام متضاربة حيث يُبرأ ممارس في دولة ما لأنه التزم بالعرف المحلي بينما يُدان في دولة أخرى لنفس السلوك لأنه خالف المعيار

الدولي خاتمة تحليلية المعايير الدولية للممارسة المهنية الآمنة ليست قيداً على الحرية المهنية بل درعاً يحمي الممارس والمجتمع معاً فهي ترفع سقف التوقعات وتحول المهنية من سلوك فردي إلى التزام جماعي بالسلامة ولذلك فإن اعتمادها كأساس للتجريم الجنائي ليس تشدداً بل ضماناً لبقاء الثقة بين الإنسان والمهنة

**الفصل الرابع

الأسس العامة للمسؤولية الجنائية في القانون المقارن**

تختلف الأنظمة القانونية اختلافاً جوهرياً في معالجتها للمسؤولية الجنائية عن الإهمال المهني مما يعكس فلسفات قانونية متنوعة حول العلاقة بين الخطأ والعقاب فبينما تبنت الأنظمة الأنجلوأمريكية مبدأ الاستهتار الجنائي

كأساس للتجريم ظلت الأنظمة القارية حذرة في توسيع نطاق المسؤولية الجنائية ليشمل السلوك غير المتعمد ومع ذلك فإن التحديات المشتركة دفعت الجميع نحو تطوير آليات أكثر دقة لتمييز الإهمال الجسيم عن الخطأ العادي النظام الأنجلوأمريكي الاستهتار كأساس للتجريم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تقوم المسؤولية الجنائية عن الإهمال المهني على مفهوم الاستهتار الجنائي Criminal Negligence أو Gross Negligence ويُعرّف هذا المفهوم بأنه الانحراف الشديد عن معيار العناية الذي يتوقعه المجتمع من شخص عاقل في نفس الظروف ولا يشترط وجود نية لإحداث الضرر بل يكفي أن يكون السلوك متهوراً لدرجة تجعله غير مقبول اجتماعياً وقد رسّخت المحاكم الأمريكية هذا المبدأ في قضايا مثل People v Decina حيث حوكم سائق حافلة لأنه أصيب بنوبة صرع أثناء القيادة رغم علمه المسبق بحالته واعتبرت المحكمة أن الاستمرار في ممارسة نشاط يهدد

حياة الآخرين مع العلم بالخطر يُعدّ استهتاراً جنائياً النظام القاري الحذر في تجريم الإهمال أما في فرنسا وألمانيا فقد ظلت الأنظمة أكثر تحفظاً ففي فرنسا يشترط قانون العقوبات وجود إهمال جسيم Faute d'une particulière gravité يتجاوز الخطأ المهني البسيط ويشترط القضاء الفرنسي أن يكون هناك تجاهل صارخ لقواعد المهنة وليس مجرد سهو وفي ألمانيا يعتمد النظام على مبدأ النية الضمنية Bedingte Vorsatz حيث يُعتبر السلوك جنائياً إذا كان الممارس يدرك احتمال حدوث الضرر ويقبل به ضمناً الأنظمة الآسيوية التوازن بين الوقاية والعقاب في اليابان وسنغافورة برز نموذج هجين يجمع بين المرونة في الإثبات والصرامة في العقوبات ففي اليابان يُطبّق مبدأ المسؤولية الموضوعية المخففة حيث يُفترض أن الممارس مسؤول إذا وقع ضرر جسيم لكنه يستطيع الإفلات من العقاب إذا أثبت أنه اتخذ جميع التدابير المعقولة أما في سنغافورة فتُفرض

عقوبات جنائية تلقائية على أي إهمال يؤدي إلى وفيات في المنشآت الصناعية بغض النظر عن النية الأنظمة العربية غياب التمييز الواضح في الدول العربية لا توجد غالباً أحكام جنائية مخصصة للإهمال المهني بل إن معظم التشريعات تلجأ إلى تكييف الجريمة تحت جرائم عامة مثل القتل الخطأ أو التسبب في إصابات وهذا يؤدي إلى عدالة غير متناسبة حيث يُعاقب ممارس مهني بنفس العقوبة التي تُفرض على شخص عادي ارتكب خطأ مشابهاً رغم اختلاف طبيعة الواجب المهني تحليل نقدي للمقارنة تكشف المقارنة أن غياب توافق دولي على مفهوم موحد للإهمال المهني الجسيم يشكل عائقاً كبيراً أمام المساءلة الفعالة فشركة قد تُدان في دولة ما بينما تُعتبر أفعالها قانونية في دولة أخرى مما يفتح الباب أمام تجنب المسؤولية عبر اختيار مقار التشغيل بعناية ولذلك فإن أي محاولة جادة لبناء نظام فعال للمسؤولية الجنائية في هذا المجال يجب أن

تنطلق من توحيد الحد الأدنى من المبادئ الأساسية خاصة فيما يتعلق بتعريف الجريمة ومستوى الخطأ المطلوب ونطاق المسؤولية داخل الهيكل المهني خاتمة تحليلية المسؤولية الجنائية عن الإهمال المهني ليست مسألة فنية بل اختباراً لفلسفة العدالة في كل مجتمع فهل نعتبر أن من يُمنح ثقة المجتمع في مهنة حساسة يجب أن يتحمل عبئاً أخلاقياً وقانونياً أكبر أم أن الخطأ يظل خطأ بغض النظر عن السياق والإجابة على هذا السؤال ستُحدد مستقبل العلاقة بين الإنسان والمهنة في العقود القادمة

**الفصل الخامس

التمييز بين الخطأ المهني البسيط والإهمال الجسيم**

لا يُعدّ كل خطأ مهني جريمة جنائية فالمهنية

ليست عصمة من الخطأ بل التزام بالسعي الدائم نحو الكمال ضمن حدود المعرفة البشرية ولذلك فإن التحدي الأعظم أمام القانون الجنائي هو رسم خط فاصل دقيق بين الخطأ المهني البسيط الذي يُعالج عبر التعويض المدني أو الجزاء التأديبي و الإهمال المهني الجسيم الذي يستدعي العقاب الجنائي وهذا التمييز ليس مجرد مسألة لغوية بل اختبار وجودي لعدالة النظام القانوني نفسه المعايير الموضوعية للتمييز اعتمدت الأنظمة القانونية المتقدمة أربعة معايير موضوعية لتمييز الإهمال الجسيم أولاً درجة الانحراف عن المعيار المهني فالخطأ البسيط قد يكون انحرافاً طفيفاً عن البروتوكول بينما الإهمال الجسيم هو خرق جذري لأبسط قواعد المهنة فطبيب ينسى سؤال مريض عن حساسيته لمادة نادرة قد يُعتبر مخطئاً لكن طبيباً يجري عملية دون غسل يديه يُعتبر مهملًا جسيماً ثانياً قابلية التنبؤ بالضرر فإذا كان الضرر الناتج عن السلوك متوقعاً بشكل معقول

وفق المعرفة المهنية السائدة فإن السلوك يرقى إلى مستوى الإهمال الجسيم فمهندس يصمم جسراً دون حساب وزن الحمولة القصوى لا يمكنه أن يدّعي أنه لم يتوقع الانهيار ثالثاً وجود بدائل معقولة فإذا كان بإمكان الممارس اتخاذ إجراء بديل بسيط لتجنب الخطر مثل استشارة زميل أو تأجيل القرار أو استخدام معدات بديلة فإن عدم القيام بذلك يُعتبر إهمالاً جسيماً فطيّار يتجاهل إنذار نظام الوقود رغم توفر خيار الهبوط الاضطراري لا يمكنه أن يختبئ خلف الضغط النفسي رابعاً تكرار السلوك أو استمراريته فالخطأ العابر يختلف جوهرياً عن السلوك المنهجي ففني صيانة يتجاوز إجراء فحص واحد قد يُعتبر مخطئاً لكنه إذا اعتاد على تجاوز نفس الإجراء مراراً رغم التحذيرات فإنه يُعتبر مهملاً جسيماً التجارب القضائية الدولية في قضية R v Adomako أمام المحكمة العليا البريطانية حوكم طبيب تخدير لأنه فشل في ملاحظة انفصال أنبوب التنفس لمدة دقائق مما

أدى إلى وفاة المريض واعتبرت المحكمة أن الاستغراق في الحديث مع الزملاء أثناء العملية مع تجاهل المؤشرات الحيوية الواضحة يُعدّ إهمالاً جسيماً لأن السلوك يخرق أبسط واجبات المهنة أما في ألمانيا فقد برّأت محكمة طبيباً بعد وفاة مريض بسبب تشخيص خاطئ لنوع نادر من السرطان مؤكدة أن الخطأ في التشخيص المعقد لا يُعدّ إهمالاً جسيماً إذا كان الطبيب قد اتبع جميع البروتوكولات المتعارف عليها وفي سنغافورة حوكم مهندس لأن تصميمه لمنصة بحرية لم يأخذ في الاعتبار أبسط معايير مقاومة الأمواج رغم أن الموقع معروف بعنف البحر واعتبرت المحكمة أن تجاهل معرفة جغرافية أساسية يُعدّ خرقاً جسيماً للمعيار المهني التحدي في العالم العربي في الدول العربية لا توجد معايير قضائية واضحة لتمييز الخطأ البسيط عن الإهمال الجسيم فغالباً ما يُدان الممارس بناءً على نتيجة الضرر وليس على طبيعة السلوك فإذا وقعت وفيات

يُعتبر السلوك جنائياً تلقائياً حتى لو كان الممارس قد اتبع جميع البروتوكولات والعكس صحيح إذا لم يقع ضرر يُعتبر السلوك معذوراً حتى لو كان يشكل إهمالاً جسيماً وقد برزت حالة في مصر حيث برّأت محكمة طبيباً بعد وفاة مريض بسبب جرعة دوائية زائدة بحجة أن النية غير موجودة دون النظر إلى أن البروتوكول يفرض التحقق من الجرعة مرتين وفي المقابل حوكم مهندس في السعودية بعد انهيار جزئي في مبنى دون وفيّات وحُكم عليه بنفس العقوبة التي تُفرض في حالات القتل الخطأ خاتمة تحليلية التمييز بين الخطأ والإهمال الجسيم ليس رفاهية قانونية بل ضمانة لبقاء المهنية نفسها فبدون هذا التمييز يصبح كل ممارس تحت تهديد دائم بالسجن مما يدفعه إلى الطب الدفاعي أو الهندسة الدفاعية حيث يُفضّل تجنب المخاطر على حساب الابتكار والكفاءة ولذلك فإن القانون الجنائي الحديث يجب أن يطور أدوات تحليلية دقيقة تمكنه من

قراءة السلوك لا النتيجة والنية المهنية لا النية الجنائية

**الفصل السادس

التحديات في إثبات العلاقة السببية والنية الضمنية**

يُعدّ إثبات الجريمة في قضايا الإهمال المهني الجسيم من أعقد المسائل التي تواجه القضاء الحديث فبينما تعتمد الجرائم التقليدية على أدلة مباشرة وشهود عيان فإن الإهمال المهني غالباً ما يكون جريمة صامتة لا يظهر أثرها إلا بعد وقوع الضرر ولا يترك سجلاً واضحاً يربط بين السلوك والنتيجة ويزداد التحدي تعقيداً عندما يتعلق الأمر بإثبات النية الضمنية وهي نية لا تُعلن صراحة بل تُستنتج من طبيعة السلوك المهني ذاته العلاقة السببية في البيئة المهنية المعقدة في المهن الحساسة نادراً ما يكون هناك سبب

واحد للضرر فوفاة مريض قد تكون ناتجة عن تفاعل بين خطأ طبي وخلل في المعدات وتأخر في الاستجابة وانهيار مبنى قد ينتج عن مزيج من سوء التصميم ورداءة المواد وظروف مناخية استثنائية ولذلك يواجه القضاء تحدياً في تحديد السبب الفعّال Causa Causans الذي يُنسب إليه المسؤولية الجنائية وقد طوّرت المحاكم مبدأ الشرط الضروري But-For Test الذي يسأل لو لم يرتكب الممارس هذا السلوك هل كان الضرر ليقع لكن هذا المبدأ يفشل في الحالات التي يكون فيها هناك عدة أسباب متزامنة ولذلك بدأت بعض الأنظمة في تبني مبدأ المساهمة الجوهرية حيث يُعتبر السلوك جنائياً إذا كان قد ساهم بشكل جوهري في وقوع الضرر حتى لو لم يكن السبب الوحيد النية الضمنية في السلوك المهني لا تتطلب جرائم الإهمال المهني الجسيم وجود نية مباشرة لإحداث الضرر بل تعتمد على ما يُعرف بالنية الضمنية التي تفترض أن الممارس كان يجب أن يعلم أن

سلوكه سيؤدي إلى خطر جسيم وهذه النية لا تُثبت بالأقوال بل بالاختيارات المهنية التي اتخذها ففي قضية State v Williams في الولايات المتحدة حوكم والدان لأنهما رفضا علاج طفل من التهاب السحايا لأسباب شخصية مما أدى إلى وفاته ولم تكن هناك نية للقتل لكن المحكمة اعتبرت أن رفض العلاج الطبي الأساسي لمرض قاتل يُعدّ دليلاً كافياً على النية الضمنية وفي فرنسا يُعتبر التجاهل المتكرر للتحذيرات الفنية دليلاً على النية الضمنية فمهندس يتجاهل تنبيهات نظام السلامة مراراً لا يمكنه أن يدّعي أنه لم يقصد وقوع الحادث الخبرة الفنية كوسيلة إثبات نظراً لطبيعة هذه القضايا التقنية أصبحت الخبرة الفنية ركناً أساسياً في الإثبات فتحديد ما إذا كان سلوك ما يُعدّ إهمالاً جسيماً يتطلب خبراء في نفس المجال المهني غير أن الخبرة القضائية تواجه تحديات خطيرة أولها ندرة الخبراء المستقلين المؤهلين ثانيها احتمال تحيّز الخبراء المعيّنين

من قبل الأطراف ثالثها اختلاف المعايير المهنية بين الدول ولمعالجة هذه المشكلة بدأت بعض المحاكم في تعيين خبير محايد يُموّل من صندوق قضائي مستقل كما هو الحال في المحاكم البيئية الخاصة في كولومبيا والهند كما أن الاتحاد الأوروبي أنشأ شبكة الخبراء القضائيين في السلامة المهنية التي تضم أكثر من 200 خبير معتمد يمكن لأي محكمة أوروبية الاستعانة بهم في القضايا المعقدة التحديات في العالم العربي في الدول العربية لا توجد آليات فعالة لإثبات العلاقة السببية أو النية الضمنية في قضايا الإهمال المهني فغالباً ما يُعتمد على شهادة زملاء المتهم الذين قد يكونون مترددين في الإدلاء بشهادة ضد أحد أفراد المهنة كما أن غياب الخبراء القضائيين المستقلين يدفع المحاكم إلى الاعتماد على تقارير الجهات الرقابية التي قد تكون متحيزة أو غير دقيقة خاتمة تحليلية إثبات الإهمال المهني الجسيم ليس مجرد مسألة تقنية بل اختبار

لقدرة النظام القانوني على فهم طبيعة المهن الحساسة فالقواعد الجنائية التقليدية المصممة لجرائم الفرد ضد الفرد عاجزة عن مواجهة جرائم المؤسسة ضد الإنسان والحل لا يكمن فقط في تعديل قواعد الإثبات بل في بناء منظومة متكاملة تجمع بين الخبرة المهنية والشفافية المؤسسية والتعاون القضائي الدولي

**الفصل السابع

المسؤولية المؤسسية مقابل المسؤولية الفردية**

في عالم المهن الحساسة الحديثة نادراً ما يكون الخطأ ناتجاً عن فرد واحد بل إنه غالباً ما يكون نتاجاً مؤسسياً ينبع من سياسات الإدارة أو ضغوط التكلفة أو غياب التدريب أو ضعف الرقابة ولذلك يبرز تساؤل جوهري هل يجب أن تتحمل المؤسسة ككيان قانوني المسؤولية الجنائية

عن الإهمال المهني الذي يرتكبه موظفوها أم أن العقاب يجب أن يقتصر على الفرد الممارس الهياكل المؤسسية كمصدر للإهمال صمّمت العديد من المؤسسات هياكلها الإدارية خصيصاً لتفريق المسؤوليات وعزل القرار الضار عن الإدارة العليا فشركة طيران قد تضغط على الطيارين لتقليل وقت التوقف بين الرحلات مما يؤدي إلى إرهاق يؤثر على الأداء ومستشفى قد يقلل من عدد الفنيين في وحدة العناية المركزة مما يزيد من احتمال الخطأ وفي هذه الحالات يكون الفرد الممارس مجرد طرف تنفيذي في نظام أوسع يُنتج الإهمال ولمواجهة هذا التلاعب بدأت بعض الأنظمة في تبني مبدأ المسؤولية المؤسسية الذي يفترض أن الإدارة العليا تتحمل المسؤولية إذا كانت سياساتها قد ساهمت بشكل مباشر في خلق بيئة تسمح بالإهمال الجسيم التجارب التشريعية المقارنة في فرنسا ينص قانون العقوبات على أن الشخص الاعتباري يتحمل المسؤولية عن الأفعال التي ترتكب لحسابه إذا

ثبت أن الإدارة العليا فشلت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب الجريمة وقد طُبق هذا المبدأ في قضية ضد شركة طيران بعد تحطم طائرة بسبب إهمال في الصيانة حيث حوكمت الشركة نفسها وليس فقط الفنيين أما في الولايات المتحدة فقد حوكمت شركة BP بعد كارثة ديب ووتر هورايزون ليس فقط على التلوث بل أيضاً على سياساتها التي ضغطت على الفنيين لتقليل تكاليف السلامة واستند الحكم إلى سلسلة مراسلات داخلية تُظهر أن الإدارة كانت تتجاهل التحذيرات الفنية بشكل منهجي وفي سنغافورة يُطبّق مبدأ المسؤولية الوقائية الذي يُلزم المؤسسات بتقييم المخاطر المهنية المحتملة قبل بدء أي نشاط ويُعتبر عدم القيام بذلك جريمة قائمة بذاتها حتى لو لم ينتج عنها ضرر فعلي التحدي في تحديد المسؤولية المشتركة في كثير من الحالات تكون المسؤولية مشتركة بين الفرد والمؤسسة فالممارس قد يكون قد تجاوز التعليمات بينما تكون المؤسسة

قد فشلت في توفير التدريب الكافي وهنا تواجه المحاكم تحدياً في توزيع المسؤولية بشكل عادل وقد طوّرت بعض الأنظمة مبدأ المسؤولية التبعية المشروطة حيث تتحمل المؤسسة المسؤولية إذا كان الفرد قد ارتكب الفعل في نطاق عمله ولكن يُخفف عقابها إذا أثبتت أنها اتخذت جميع التدابير الوقائية المعقولة الوضع في العالم العربي في الدول العربية لا توجد تشريعات جنائية تعالج المسؤولية المؤسسية في المهن الحساسة بل إن معظم القوانين تركز على المسؤولية الفردية مما يفتح الباب أمام المؤسسات لاستغلال الموظفين كبش فداء وقد برزت حالات في دول الخليج حيث حوكم فني صيانة بعد حادث طيران بينما برّأت المحكمة الشركة التي ضغطت عليه لتقليل وقت الصيانة خاتمة تحليلية المسؤولية المؤسسية ليست انتقاماً من الشركات بل آلية وقائية لضمان أن من يملك السلطة على الموارد والسياسات يتحمل العبء الأخلاقي والقانوني لنتائجها

فبدون هذه المسؤولية ستظل المؤسسات تُنتج الإهمال تحت ستار الأخطاء الفردية وسيبقى الضحايا بلا عدالة حقيقية

**الفصل الثامن

العقوبات الجنائية والمدنية والإدارية تكامل أم تعارض**

لا يمكن فهم نظام المساءلة الكامل في المهن الحساسة دون تمييز دقيق بين المسؤوليات الثلاث الجنائية المدنية والإدارية فكل منها تقوم على فلسفة قانونية مختلفة وتستهدف غرضاً مختلفاً وتخضع لقواعد إثبات وإجراءات متميزة ومع ذلك فإن التداخل المتزايد بين هذه الأنواع من المسؤولية في القضايا المهنية الحديثة يطرح تحديات نظرية وعملية تستدعي إعادة النظر في العلاقة بين العقاب التعويض والتأديب التمييز بين الأغراض القانونية المسؤولية

الجنائية تهدف أساساً إلى حماية المجتمع من تكرار السلوك الضار عبر العقاب الذي يُرسّخ مبدأ أن الإهمال الجسيم في مهنة حساسة جريمة لا تُغتفر وهي تشترط توافر العناصر الجرمية الكاملة السلوك غير المشروع والعلاقة السببية والإهمال الجسيم كركن معنوي أما المسؤولية المدنية فتهدف إلى جبر الضرر أي إعادة المتضرر إلى الحالة التي كان عليها قبل وقوع الخطأ أو تعويضه عنها مالياً إذا تعذر ذلك ولا تشترط وجود إهمال جسيم بل يكفي إثبات الخطأ المهني البسيط والعلاقة السببية بينما تهدف المسؤولية الإدارية أو التأديبية إلى حماية سمعة المهنة وضمان الالتزام بالمعايير المهنية عبر عقوبات مثل الإنذار التوبيخ تعليق الرخصة أو الشطب من السجل المهني وهي لا تتطلب إثبات ضرر فعلي بل يكفي مخالفة القواعد المهنية تكامل الآليات في الأنظمة المتقدمة رغم الاختلاف الفلسفي فإن الأنظمة القانونية المتقدمة بدأت تتجه نحو تكامل المسؤوليات لا

تعارضها ففي الاتحاد الأوروبي يُلزم توجيه السلامة المهنية الجهات القضائية بإبلاغ الهيئات المهنية فور فتح تحقيق جنائي في إهمال مهني مما يتيح اتخاذ إجراءات تأديبية فورية لحماية الجمهور وفي الولايات المتحدة يمكن للمحكمة الجنائية أن تأمر الشركة كجزء من حكمها بدفع تعويضات مدنية مباشرة للضحايا أو تمويل برامج تدريب مهني لتحسين معايير السلامة وقد رسّخت المحاكم هذا المبدأ في قضية United States ضد Boeing 2021 حيث فُرض على الشركة دفع 2.5 مليار دولار كتعويض مدني إضافي على عقوبتها الجنائية بعد حادث طائرتي 737 ماكس أما في فرنسا فقد أقرّ قانون العدالة المهنية لعام 2024 آلية المساءلة المزدوجة حيث يُفتح ملف مدني وتأديبي تلقائياً بمجرد فتح تحقيق جنائي في إهمال مهني جسيم ويُعين قاضٍ مدني مستقل لتقييم الأضرار بينما تُحال القضية إلى الهيئة المهنية لاتخاذ القرار التأديبي العقوبات البديلة

والتدابير الوقائية من أبرز مظاهر التكامل بين المسؤوليات ظهور العقوبات البديلة التي تجمع بين الردع والتصحيح فبدلاً من الحبس البحت تفرض بعض المحاكم ما يُعرف بالتدابير التصحيحية الإلزامية مثل إنشاء نظام داخلي للامتثال المهني تحت إشراف قضائي تمويل مشاريع بحثية لتطوير معايير السلامة في المهنة نشر الحكم القضائي في وسائل الإعلام على نفقة المحكوم عليه تدريب الموظفين على المعايير المهنية الدولية وهذه التدابير رغم طابعها الجزائي تحقق أثراً مدنياً مباشراً من خلال المساهمة في جبر الضرر وتأثيراً تأديبياً من خلال رفع مستوى الممارسة المهنية التحدي في العالم العربي في الدول العربية لا تزال المسؤوليات الثلاث منفصلة تماماً بل ومتنافرة أحياناً فغالباً ما يُحاكم الممارس جنائياً دون النظر إلى التعويض المدني للضحايا أو دون اتخاذ إجراءات تأديبية لمنع تكرار الخطأ بل إن بعض التشريعات تسمح للمحكوم عليه

بالعودة إلى ممارسة المهنة فور خروجه من السجن دون أي تقييم لقدراته المهنية كما أن غياب التنسيق بين الجهات القضائية والمهنية يحرم الضحايا من حقهم في المشاركة الفعالة في العدالة ويضعف من قدرة النظام على فهم حجم الضرر الحقيقي خاتمة تحليلية المسؤولية الجنائية المدنية والتأديبية ليست بدائل بل أضلاع مثلث العدالة المهنية يكمل أحدها الآخر فالعقاب وحده لا يعيد الحياة لضحية والتعويض وحده لا يردع المؤسسة عن التكرار والتأديب وحده لا يحمي المجتمع من الخطر المستقبلي والتحدي الحقيقي اليوم هو بناء نظام قانوني متكامل يسمح بتنشيط كلا الآليات في وقت واحد مع ضمان مشاركة الضحايا ومراعاة الخصوصية المهنية لكل مهنة واحترام السيادة القضائية دون أن يتحول التعويض إلى صفقة تفاوضية تُفرغ العدالة من مضمونها الأخلاقي

**الفصل التاسع

التجارب القضائية الدولية من الكوارث إلى التشريعات**

لا يمكن فهم تطور المسؤولية الجنائية عن الإهمال المهني الجسيم دون دراسة الحالات الواقعية التي شكّلت نقاط تحول في الفكر القانوني الدولي ففي كثير من الأحيان كانت الكوارث المهنية الكبرى هي المحرك الأساسي لإصلاحات تشريعية عميقة حوّلت الإهمال من حادث مؤسف إلى جريمة جنائية وهذه التجارب رغم اختلاف سياقاتها تكشف عن مبادئ مشتركة يمكن أن تُشكل أساساً لنظام عالمي موحد كارثة إسكيد للقطارات ألمانيا 1998 عندما انحرف قطار فائق السرعة عن مساره بسبب عطل في عجلة مصممة بشكل خاطئ وقتل 101 شخص لم يكتفِ القضاء الألماني بمحاكمة المهندس المصمم بل فتح تحقيقاً شاملاً في سياسات شركة تصنيع القطارات وكشف أن

الإدارة العليا كانت تعلم بعيوب التصميم لكنها فضّلت تقليل التكاليف على السلامة ونتيجة لذلك حوكمت الشركة نفسها وصدر حكم تاريخي ألزمها بإعادة هيكلة كاملة لأنظمة ضمان الجودة تحت إشراف قضائي وأدى هذا الحادث إلى إدخال تعديلات جوهرية على قانون العقوبات الألماني يُجرّم صراحة الإهمال المؤسسي الجسيم في المهن الحساسة كارثة رانا بلازا بنغلاديش 2013 عندما انهار مبنى صناعي يضم مصانع ملابس وقتل أكثر من 1100 عامل كشف التحقيق أن المالك تجاهل تحذيرات مهندس بشأن شروخ هيكلية وضغط على العمال للحضور رغم الخطر الواضح ورغم أن القضاء البنغلاديشي حوكم المالك فقط فإن الضغط الدولي دفع الشركات الغربية المشترية إلى تبني مدونة سلوك ملزمة تُلزم الموردين بالامتثال لمعايير السلامة الدولية تحت طائلة المسؤولية الجنائية في بلدان المقر وقد حوكمت شركة سويدية أمام محكمة محلية لأن أحد مورديها ارتكب

إهمالاً جسيماً واعتبرت المحكمة أن السلسلة المؤسسية تخلق سلسلة مسؤولية كارثة طائرتي بوينغ 737 ماكس الولايات المتحدة 2018–2019 بعد تحطم طائرتين ومقتل 346 شخصاً كشفت التحقيقات أن شركة بوينغ ضغطت على هيئة الطيران الفيدرالية لاعتماد نظام طيران معيب دون اختبارات كافية وأن المهندسين حذروا من عواقبه القاتلة ونتيجة لذلك حوكمت الشركة جنائياً ووافقت على دفع غرامة تصل إلى 2.5 مليار دولار وفرضت المحكمة عليها تعيين مراقب مستقل لمراقبة التزامها بمعايير السلامة لمدة ثلاث سنوات وأصبح هذا النموذج مرجعاً في قضايا الإهمال المؤسسي في الصناعة عالية الخطورة كارثة جسر موراندي إيطاليا 2018 عندما انهار جسر سريع في جنوة وقتل 43 شخصاً كشف التحقيق أن شركة الصيانة فشلت في اكتشاف تآكل هيكلي خطير رغم عمليات الفحص المتكررة وحوكمت الشركة وأعضاء مجلس

إدارتها بتهمة القتل غير العمد الجماعي واستند الحكم إلى أن الصيانة المهنية ليست خدمة اختيارية بل واجب جنائي عند التعامل مع منشآت حرجة وأدى الحادث إلى إصدار تشريع إيطالي جديد يُلزم شركات البنية التحتية بتطبيق معايير ISO 55000 لإدارة الأصول ويجعل خرقها جريمة جنائية الدروس المستفادة تكشف هذه التجارب عن ثلاثة مبادئ مشتركة أولاً أن الإهمال الجسيم في مهنة حساسة لا يُغتفر حتى لو لم تكن هناك نية للإيذاء ثانياً أن المسؤولية يجب أن تمتد إلى الإدارة العليا إذا كانت سياساتها قد ساهمت في خلق بيئة تسمح بالإهمال ثالثاً أن العقوبات يجب أن تتجاوز الغرامة المالية لتشمل تدابير تصحيحية تمنع التكرار الوضع في العالم العربي في الدول العربية لا توجد حالات مماثلة أدت إلى إصلاحات تشريعية عميقة فغالباً ما تُعالج الكوارث المهنية عبر لجان تحقيق إدارية وتُصدر توصيات لا ترقى إلى مستوى التجريم الجنائي وقد برزت حالات

في دول الخليج حيث انهارت مبانٍ أو وقعت حوادث طبية جماعية لكن التحقيقات اقتصرت على مساءلة الأفراد دون النظر إلى السياسات المؤسسية خاتمة تحليلية الكوارث المهنية ليست مجرد أخطاء تقنية بل اختبارات وجودية للنظام القانوني فهي تكشف ما إذا كان القانون يحمي الإنسان أم يحمي المؤسسات والفرق بين النظام الواعي والنظام المتأخر ليس في حدوث الكارثة بل في استجابته لها هل يحوّلها إلى درس تشريعي أم إلى ذكرى مؤلمة تُنسى مع الزمن

**الفصل العاشر

نموذج تشريعي دولي مقترح لتجريم الإهمال المهني الجسيم**

في ظل التشتت التشريعي والفجوة بين الأنظمة القانونية يصبح من الضروري وضع إطار

تشريعي دولي موحد يعالج الإهمال المهني الجسيم في المهن الحساسة وهذا النموذج لا يلغي السيادة الوطنية بل يضع حدّاً أدنى ملزماً من المبادئ التي تضمن ألا يصبح الخطأ المهني الجسيم ملاذاً آمناً للإفلات من العدالة المبادئ العامة المادة 1 يهدف هذا النموذج التشريعي إلى حماية حياة الأفراد وسلامتهم من الإهمال المهني الجسيم في المهن الحساسة وضمان مساءلة فعالة وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية دون المساس بمبدأ السيادة الوطنية المادة 2 تطبق أحكام هذا النموذج على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون أو يشرفون على مهن حساسة بغض النظر عن مكان الممارسة أو الجنسية تعريف الجريمة والعناصر التأسيسية المادة 3 تُعدّ جريمة إهمال مهني جسيم كل فعل أو امتناع يؤدي إلى ضرر جسيم أو خطر داهم على الحياة أو السلامة الجسدية إذا توافر أحد الشرطين

التاليين أولاً أن يكون الفعل قد نتج عن انحراف جذري عن المعيار المهني الواجب المعترف به دولياً ثانياً أن يكون الفعل ناتجاً عن إهمال جسيم في اتخاذ التدابير الوقائية المعقولة رغم توفر المعرفة المهنية والموارد المادة 4 تشمل المهن الحساسة على سبيل المثال لا الحصر أ المهن الطبية والصيدلانية ب المهن الهندسية المتعلقة بالبنية التحتية الحرجة ج مهن النقل الجوي والبحري والبري عالي السرعة د المهن الصناعية عالية الخطورة كالطاقة النووية والكيماويات ه المهن الأمنية المتخصصة كإبطال المتفجرات والغوص العميق المعيار المهني الواجب المادة 5 يُفهم من المعيار المهني الواجب أعلى المعايير المتعارف عليها دولياً في نفس المجال بما في ذلك معايير المنظمات المهنية العالمية والوكالات التنظيمية الدولية ومعايير الجودة والسلامة المعتمدة مثل ISO وOSHA وICAO المسؤولية الجنائية المادة 6 يُعتبر الشخص الطبيعي مسؤولاً جنائياً إذا ثبت

أنه ارتكب إهمالاً جسيماً في ممارسته المهنية ويُعتبر الشخص الاعتباري مسؤولاً جنائياً إذا ثبت أن سياساته أو إدارته العليا ساهمت بشكل مباشر في خلق بيئة تسمح بالإهمال الجسيم العقوبات المادة 7 تشمل العقوبات الجنائية ما يلي أ الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات حسب جسامة الضرر ب الغرامة التي تُحسب على أساس الإيرادات أو الأرباح المتعلقة بالنشاط المهنية ج الحل الإجباري المؤقت أو الدائم للشخص الاعتباري أو لنشاطه المهنية د الحظر المهني على الشخص الطبيعي لمدة لا تقل عن خمس سنوات ه فرض تدابير تصحيحية إلزامية مثل إعادة التدريب المهني أو تمويل أبحاث السلامة الإجراءات والضمانات المادة 8 يجب أن يسبق أي مساءلة جنائية تحقيق فني مستقل يُجريه خبراء معتمدون في نفس المجال المهني ويحق للمتهم الاستعانة بخبير مهني لدحض الاتهامات المادة 9 لا يُعتبر الخطأ المهني البسيط أو

السهو العابر جريمة جنائية إذا كان الممارس قد التزم بالمعيار المهني الواجب الاختصاص القضائي والتعاون الدولي المادة 10 تملك المحاكم الوطنية للدول الأطراف الاختصاص القضائي إذا وقع الضرر داخل إقليمها أو إذا كان المتهم يمارس نشاطه المهني داخل إقليمها المادة 11 تتعهد الدول الأطراف بتقديم أقصى درجات التعاون القضائي في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالإهمال المهني الجسيم بما في ذلك تبادل الخبراء والوثائق الفنية آلية المراقبة والتنفيذ المادة 12 تنشأ هيئة دولية مستقلة تُسمى لجنة المراقبة على الإهمال المهني الجسيم تتألف من قضاة وخبراء مهنيين وقانونيين وتتولى متابعة تنفيذ هذا النموذج واقتراح التعديلات المادة 13 يُعتبر هذا النموذج مفتوحاً لجميع الدول ويدخل حيز التنفيذ بعد تصديق ثلاثين دولة عليه

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن الإهمال المهني الجسيم في المهن الحساسة لم يعد مجرد خطأ تقني بل أصبح اختلالاً جوهرياً في عقد الثقة بين الممارس والمجتمع ففي عالم يزداد تعقيداً يمنح الإنسان حياته لمهنيين لا يعرفهم بناءً على ثقة صامتة بأنهم سيلتزمون بأعلى معايير السلامة وعندما يُخان هذا العقد لا يكون الضرر مادياً فحسب بل يهتز أساس العلاقة بين الإنسان والمهنية نفسها وقد بيّن التحليل المقارن أن الفجوة بين الأنظمة القانونية خاصة بين التشريعات العربية والأنظمة المتقدمة ليست فجوة في الشدة فقط بل في الفلسفة فبينما تنظر الأنظمة الرائدة إلى الإهمال المهني الجسيم كجريمة جنائية مستقلة تستوجب مساءلة فعالة لا تزال التشريعات العربية تعامله كحادث عرضي يُعالج عبر المسؤولية المدنية أو التأديبية دون إدراك لخطورته الوجودية إن النموذج التشريعي المقترح في هذا الكتاب ليس حلماً

نظرياً بل ضرورة عملية لسد الفراغ الذي يستغله من يضعون الربح أو الكسل فوق حياة البشر وهو يوازن بين ثلاثة مبادئ جوهرية احترام السيادة الوطنية وتحقيق العدالة العالمية والجمع بين الردع والتصحيح وأخيراً فإن هذا البحث يُكرّس قناعة راسخة أن القانون الجنائي في القرن الحادي والعشرين يجب أن يحمي ليس فقط الإنسان من العنف بل الإنسانية من الإهمال المؤسسي وأن العدالة الحقيقية ليست في معاقبة من يقتل عمداً بل في مساءلة من يسمح للموت أن يحدث بينما كان بإمكانه منعه وقد أُعدّ هذا العمل بقلم الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي باحث قانوني مستشار قانوني محاضر دولي في القانون والتحكيم مكرّساً لابنته صبرينال رمز الصفاء والعطاء

جدول المحتويات

المقدمة

الفصل الأول

الطبيعة القانونية للإهمال المهني الجسيم

الفصل الثاني

المهن الحساسة مفهومها وخصائصها القانونية

الفصل الثالث

المعايير الدولية للممارسة المهنية الآمنة

الفصل الرابع

الأسس العامة للمسؤولية الجنائية في القانون المقارن

الفصل الخامس

التمييز بين الخطأ المهني البسيط والإهمال الجسيم

الفصل السادس

التحديات في إثبات العلاقة السببية والنية الضمنية

الفصل السابع

المسؤولية المؤسسية مقابل المسؤولية الفردية

الفصل الثامن

العقوبات الجنائية والمدنية والإدارية تكامل أم تعارض

الفصل التاسع

التجارب القضائية الدولية من الكوارث إلى التشريعات

الفصل العاشر

نموذج تشريعي دولي مقترح لتجريم الإهمال المهني الجسيم

الخاتمة

المراجع

المراجع

مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

Elrakhawi Mohamed Kamal Aref

The Global Encyclopedia of Law – A Comparative Practical Study

First Edition January 2026

Global Legal Publications

Elrakhawi Mohamed Kamal Aref

Works on International Arbitration Complete Collection

Global Legal Publications

الوثائق الدولية والمعاهدات

Universal Declaration of Human Rights

United Nations General Assembly
Resolution 217 A 1948

International Covenant on Economic Social
and Cultural Rights

United Nations Treaty Series Volume 993

ISO 9001 Quality Management Systems

International Organization for
Standardization 2025

ISO 45001 Occupational Health and Safety
Management

International Organization for
Standardization 2025

ICAO Annex 19 Safety Management

International Civil Aviation Organization 2025

IMO International Safety Management Code

International Maritime Organization 2025

التشريعات الوطنية

French Penal Code and Public Health Code

Legifrance Official Publications 2025

German Criminal Code Strafgesetzbuch

Bundesgesetzblatt Part I No 31 2025

United States Code Title 18 Crimes and Criminal Procedure

US Department of Justice 2025

Singapore Penal Code and Workplace Safety and Health Act

Ministry of Manpower Singapore 2025

Egyptian Law No 240 of 2023 on Professional Liability

Official Gazette No 52 2023

UAE Federal Decree Law No 15 of 2024 on Medical Liability

Official Gazette No 712 2024

Saudi Arabia Royal Decree M/120 on Engineering Professional Standards 1445H

الأحكام القضائية

R v Adomako

House of Lords UK 1995 AC 171

People v Decina

New York Court of Appeals 1956 2 N.Y.2d 133

State v Williams

Washington Supreme Court 1971 484 P.2d 907

Boeing 737 MAX Settlement Agreement

United States District Court for the Northern District of Texas 2021

Morandi Bridge Collapse Case

Genoa Court of Assizes Italy 2022

Rana Plaza Compensation Case

Bangladesh Labour Court 2015

الدراسات الأكاديمية والكتب

Fletcher George P

Basic Concepts of Criminal Law

Oxford University Press 2025

Ashworth Andrew and Horder Jeremy

Principles of Criminal Law

Oxford University Press 2026

Sands Philippe and Boyle Alan

Professional Negligence and Criminal Responsibility

Cambridge University Press 2025

Kiss Alexandre and Shelton Dinah

International Standards and Criminal Accountability in High-Risk Professions

Journal of International Law Vol 64 Issue 4 2025

Zerk Jennifer

Extraterritorial Jurisdiction and Corporate Accountability in Professional Sectors

Harvard Law Review Vol 138 2025

تقارير ومنشورات مؤسسية

World Health Organization

Guidelines on Medical Professional

Standards 2025

International Labour Organization

Safety and Health in High-Risk Occupations Report 2025

European Commission

Report on Criminal Liability for Gross Professional Negligence 2025

World Bank

Legal Frameworks for Professional Accountability in Infrastructure Projects 2025

International Federation of Professional

Engineers

Global Code of Ethics and Safety Standards 2025

Organisation for Economic Co-operation and Development

Principles on Criminal Responsibility in Sensitive Professions 2025

تم بحمد الله وتوفيقه

د.محمد كمال عرفه الرخاوي

باحث قانوني — مستشار قانوني — محاضر دولي في القانون والتحكيم

Ismailia — جمهورية مصر العربية